

Distr.: General
30 December 2005
Arabic
Original: English



مذكرة من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل الرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها، التي يحيل بها التقرير السنوي للفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها. (انظر المرفق).



المرفق

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات
في أفريقيا وحلّها

يشرفني أن أحيل طيه التقرير السنوي للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المخصص لمنع
نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها وهو التقرير الذي أقرّه أعضاء الفريق العامل.
وأرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة والتقرير السنوي المرفق ومرفقاته باعتبارها من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيمون د. أدوهو
السفير، الممثل الدائم
رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المخصص
لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها

تذييل

التقرير السنوي للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها

مقدمة

١ - أنشئ الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها بموجب مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2002/207 المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٢ وأوكلت إليه الولاية التالية:

- رصد تنفيذ التوصيات الواردة في البيانات الرئاسية ذات الصلة والقرارات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها؛
- اقتراح توصيات عن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع وكالات المم المتحدة الأخرى التي تعالج شؤون أفريقيا؛
- القيام بصفة خاصة بدراسة المسائل الإقليمية والمسائل التي لا تخلو منها الصراعات والتي لها تأثير على عمل المجلس في مجال منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها؛
- اقتراح توصيات إلى مجلس الأمن لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (منظمة الوحدة الأفريقية) والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وحلّها.

وقد مُدِّدَت هذه الولاية أخيراً حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2004/1031 المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢ - وسُجِّلَت أنشطة الفريق العامل المخصص المبذولة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في الوثائق التالية لمجلس الأمن:

- مذكرة من رئيس مجلس الأمن S/2002/607 مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢؛
- مذكرة من رئيس مجلس الأمن S/2002/1152 مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛
- مذكرة من رئيس مجلس الأمن S/2003/1188 مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

- مذكرة من رئيس مجلس الأمن S/2004/989 مؤرخة ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

٣ - وبموجب مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2005/4 المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وافق مجلس الأمن على أن يتولى سعادة السيد جويل و. أديشي السفير والممثل الدائم لبنن رئاسة الفريق العامل. وتنحي السفير أديشي عن منصبه في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ومن حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، رأس الفريق العامل السيد جان - فرانسيس ر. زينسو القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبنن باعتباره رئيسا بالنيابة للفريق العامل. وبموجب مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2005/660 المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وافق مجلس الأمن على أن يتولى السيد سيمون بوديهوسي إدوهو، السفير والممثل الدائم لبنن، رئاسة الفريق العامل للفترة التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

- ٤ - وفي عام ٢٠٠٥، واصل الفريق العامل أنشطته في سياق جديد تميز بالعناصر التالية:
- مناقشة التوصيات التي أصدرها الفريق الرفيع المستوى المعني "بالتحديات والتحديات والتغيير" وتقرير الأمين العام "في جو من الحرية أفسح..." الذي صدر في إطار جهوده لدفع إصلاح الأمم المتحدة إلى الأمام والذي ركّز فيه بقدر أكبر على سبل ووسائل التصدي للتحديات المتعلقة بمنع التهديدات للأمن الجماعي.
 - التقييم المعتزم إجراؤه لتنفيذ الإعلان بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية التي يؤدي فيها منع نشوب الصراعات وحلّها دورا عظيما.
 - استمرار معاناة أفريقيا من أزمات ومن حالات صراع في كثير من بلدان القارة. وعلاوة على ذلك، تواجه بعض البلدان المنخرطة في عمليات بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع صعوبات معقّدة، ومن المحتمل أن تنتكس ثانية إلى حالة الصراع إذا لم يعتمد المجتمع الدولي نهجا أكفأ في علاقته بتلك البلدان. وقد فتحت هذه الاعتبارات نطاقا واسعا للتفاعل مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح في الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتحسين أعمالها في ميدان منع نشوب الصراعات وحلّها، وخصوصا في أفريقيا.

٥ - وتركز مهمة الفريق العامل في الإسهام في مناقشة تلك المسائل في إطار ولايته والإسهام في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية في إصلاح الأمم المتحدة. وتنفيذا لهذا، وضع الفريق برنامج عمل يحدد بعض المسائل العامة المتصلة بالنقاش الجاري وبعض المسائل المحددة بغية تعزيز توافق الآراء بشأن ضرورة وضع استراتيجية شاملة لمنع

نشوب الصراعات وحلّها في أفريقيا من أجل تبسيط النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، إزاء أفريقيا. وقد أرفق برنامج العمل المذكور باعتباره المرفق الثالث.

٦ - وتابع الفريق العامل عن كثب مناقشات المجلس، ولازمه في أعماله بشأن المسائل الأفريقية التي تناولها وعقد اجتماعات بشأنها، عندما شعر أن هناك حاجة إلى ذلك، ومن أجل تقييم الأوضاع والمساهمة المحتملة التي يمكن أن يُسهم بها. وإلى جانب ذلك، نظّم الفريق العامل مناسبتين رئيسيتين.

أولا - مساهمة الفريق العامل في أعمال المجلس

٧ - يكرّس المجلس ما يزيد على ٦٠ في المائة من وقته وعبء عمله من أجل المسائل الأفريقية. وقد عقد رئيس الفريق العامل مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف متكررة مع أعضائه ومع الإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة من أجل تعزيز التفاهم المشترك بشأن المسائل التي يتناولها المجلس. واجتمع الرئيس بصفة غير رسمية مع الممثلين الدائمين للبلدان المدرجة على جدول أعمال المجلس ومع البلدان المهتمة الأخرى ومع الممثلين الخاصين للأمين العام في أفريقيا وتبادل الآراء معهم بشأن المشاكل التي تواجهها تلك البلدان، والدعم الذي يمكن للمجلس أن يقدمه من خلال ما يتوصل إليه في اجتماعاته المختلفة. ونظرا لحساسية المسائل المتصلة ببلد ما، فمن المفهوم أن الفريق العامل لن يتناولها باعتبارها بنودا على جدول الأعمال إلا عند النظر في مسائل أفقية ومستعرضة تشمل بلدان متعددة وتكون مشتركة فيما بينها. وقد أخذت هذه المسائل في الحسبان في برنامج عمل الفريق العامل. وقد نظر الفريق مع ذلك في الحالة في ليبيريا من حيث إمكانية التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ألف - المناقشات المتعلقة بالتعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨ - يرى الفريق العامل أن إنشاء لجنة بناء السلام سيحل بالتأكيد المسألة المثيرة للجدل المتعلقة بالتعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، كرس الفريق اهتماما كبيرا للمناقشة الدائرة بشأن لجنة بناء السلام. ولهذا الغرض، أجرى تقييمًا للنهج المؤسسية للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تسوية الأزمات، ولأهمية بناء السلام في أفريقيا من حيث الإمكانية العملية للقيام بذلك. وتناول في المقام الأول مسألة كيفية تحسين التنسيق بين الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تفاعلي تحول الأزمات الاقتصادية إلى أزمات سياسية وإلى نشوب العنف. ولكي يسهم الفريق العامل في العمل ينبغي أن يشرع في النظر في التوصيات المعدة أثناء منتدى السياسات

في هذا الصدد. وقد بحث الفريق العامل هذه المسألة بمناسبة النظر في المجلس في إعداد برنامج تقييم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد واعتماده بغرض تقديم استراتيجية للحكومة تكفل الشفافية والمساءلة في إدارة موارد الدولة، ومع مراعاة توصية الأمين العام الواردة في تقريره المرحلي السابق عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2005/391) الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٩ - ومع أخذ الآراء المعرب عنها في المجلس بشأن المسألة في الحسبان، اجتمع الفريق العامل لتقييم الحالة، على وجه الخصوص من وجهة نظر إمكانية التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأثناء الاجتماع المعقود في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وافق الفريق العامل على أنه وإن كان لا يتعين استبعاد هذا التعاون، فلا يمكن اتخاذ أي إجراء من جانب مجلس الأمن إلى حين الموافقة على خطة العمل المقترحة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية. ورحب مجلس الأمن في قراره ١٦٢٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بتوقيع الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا وفريق الاتصال الدولي لليبيريا على برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، وهو برنامج صُمم لكفالة التنفيذ الفوري لاتفاق السلام الشامل وللتعجيل برفع التدابير التي فرضها القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يُضمن تقاريره العادية عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا معلومات عما يُحرز من تقدم في تنفيذ هذا البرنامج. وتنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد يستحق أن توليه لجنة بناء السلام الاهتمام الواجب.

باء - جلسة اختتامية عن المسائل الأفريقية المدرجة على جدول أعمال المجلس

١٠ - من المعالم الهامة في عمل الفريق العامل النقاش المفتوح الاختتامي الذي أجراه مجلس الأمن في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ برئاسة البرازيل الذي دعم إجراء تبادل شامل للآراء بشأن الحالة في أفريقيا وبشأن طرق ووسائل زيادة فعالية الجهود التي يبذلها مجلس الأمن للتصدي لها. ووجه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الأمين العام تشير إلى مجالات المناقشة التي سيجري تناولها. وتجدر هنا الإشارة إلى النتائج الرئيسية التالية لذلك النقاش.

١١ - إن مجلس الأمن باعتباره جهازا رئيسيا في الأمم المتحدة يجب أن يكون مستعدا لعملية التطور الدائم. وينبغي ألا يتوقف على الإطلاق عن بحث طرق عمله ومفاهيمه السياسية وتحسينهما، وأن يجري تحليلات بشكل متكرر عن فائدة إجراءاته بالمقارنة بتكلفتها. ورغم كل ما قيل في المناقشات وما أكد في كثير من القرارات، فلا يزال التركيز منصبا، في الممارسة العملية، على رد الفعل إزاء الصراعات الأفريقية وليس على منعها. والمنع

يتطلب التصدي لأعمق أسباب الصراعات، مثل الفقر والتخلف. فلا يمكن أن يكون هناك سلام بلا تنمية أو تنمية بلا سلام.

١٢ - وأكد المتكلمون أن سياسات الحكم المؤدية إلى الفقر والندرة هي التي تتسبب في معظم المشاكل في أفريقيا. وأوصوا بأنه وإن كان ينبغي اعتبار منع نشوب الصراعات المهمة الطليعية التي يتعين على الأمم المتحدة ككل القيام بها، فينبغي لمجلس الأمن أن يعزز التنسيق والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل المساعدة في التصدي للأسباب الاقتصادية والاجتماعية الأصلية للصراع في أفريقيا ولضمان التنمية والعمالة من خلال التجارة العادلة كوسيلة لمنع نشوب الصراعات أو تجددتها. ورحبوا لهذا الغرض بزيادة مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المهمة، وخاصة عن طريق إنشاء أفرقة عمل مخصصة من قبيل تلك التي أنشئت من أجل بوروندي وغينيا - بيساو.

١٣ - وخبرة مجلس الأمن مع الصراعات المتكررة المدرجة على جدول أعماله لوقت طويل وتعدد تلك الصراعات من شأنهما أن يقودا المجلس إلى اتباع نهج خلاقة وشاملة بقدر أكبر. ففي كثير من الحالات، تظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأساسية، التي تفاقم من صراع معين أو حتى تسببت في نشوئه، كافية، خلال فترة العمليات العسكرية، لتظهر من جديد بقوة كاملة بمجرد أن يلوح في الأفق حل للصراع المسلح.

١٤ - ومهمة مجلس الأمن هي أن يحدد الأولويات بوضوح بحيث يمكن اجتذاب أكبر مجموعة من الجهات الدولية الفاعلة - من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومؤسسات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية وأوساط قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية - وذلك بتنسيق من الأمم المتحدة، للبحث عن حلول للمشاكل الصعبة أثناء الفترة الانتقالية. ولن يمكن إيجاد حل طويل الأجل للأزمات المعقدة التي تشهدها أفريقيا إلا من خلال نهج شامل ومركب من هذا القبيل. ولن تخمد جذوة احتمال تكرار الصراع إلا عندما تصبح فوائد السلام محسوسة للأفراد في البلدان التي تشهد صراعات.

١٥ - وتشكل مسألة التحول من أنشطة الإغاثة إلى تعزيز التنمية مسألة حيوية. وفي هذا الصدد، دعا المتكلمون إلى إنشاء هيكل جديد يتصدى، بطريقة متكاملة، للحالة في البلدان الخارجة من الصراع. ويرى كثير من المتكلمين أنه في مرحلة ما بعد الصراع، تعد الجهود الفورية لبناء السلام أمرا لازما لتأمين الاستقرار ولإرساء قاعدة صلبة للتعمير والتنمية في الأجل الطويل. وفي تلك المرحلة، يلزم اتباع نهج أكثر شمولاً وتحسين التضافر.

١٦ - وينبغي للجنة بناء السلام أن تخدم كآلية لمشاركة المجتمع الدولي في وقت مبكر في الحالات التي تنذر بالارتداد إلى الصراع. ويمكن الاستعانة بالمساعي الحميدة والآليات

الأخرى للتسوية السلمية وتجنب الصراع، حسب الاقتضاء، في إطار اللجنة. وينبغي تعزيز التنمية بوصفها أفضل وسيلة لمنع نشوب الصراعات.

١٧ - ودعا المتكلمون إلى اعتماد قواعد وإجراءات لتنفيذ المادة ٦٥ من الميثاق تنفيذًا كاملاً ومن أجل بحث فوائدها المحتملة الكثيرة. واعتبروا إنشاء لجنة بناء السلام، التي ستساعد في تحقيق أهداف تحقيق السلام والأمن من ناحية والتنمية المستدامة من ناحية أخرى، المكان المناسب لهذا التفاعل من أجل تعزيز الاستدامة. وأكدوا على ضرورة تنفيذ العمل العسكري، الذي توجد حاجة ماسة إليه من أجل تحقيق السلام وتعزيز عمليات السلام الهشة، بصورة موازية للإجراءات المحدد الرامية إلى قيادة الشعب إلى خارج الدائرة المفرغة لليأس وتحقيق المكاسب الفورية، وبالتالي كفالة السلام المستدام.

١٨ - ولا يزال التحدي الرئيسي الذي يواجهه، ضمن مسائل أخرى، بناء السلام يتمثل في تعبئة دعم دولي مستمر وكاف يشمل التمويل والموارد. ويمكن بموافقة الحكومات المعنية تقديم المساعدة في مراحل ما قبل الصراع: في مجال الإدارة والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الإنسان والميادين الإنسانية. وبذلك الطريقة يمكن للأمم المتحدة ككل تتعاون في التصدي للتحديات التي تواجه البلدان النامية في أفريقيا وبلدان نامية أخرى عديدة في مطلع القرن الحادي والعشرين والتغلب عليها.

١٩ - وفي حالات ما بعد الصراع، اجتذبت أيضاً مسألة الانتقال من الصراع إلى التنمية الطويلة الأجل ومنع الارتداد إلى الصراع اهتماماً أكبر في الأمم المتحدة. وفتح الاعتراف بوجود صلة لا تنفصم بين السلام والتنمية نافذة لزيادة التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتوقع بعض المتكلمين أن يزداد تطور هذه العلاقة إلى طريقة ذات طابع مؤسسي. وينبغي أن يتحقق تنسيق أوثق بين المجلس والمنظمات غير الحكومية التي تقدم مساعدة إنسانية، حتى لو كان من الضروري المحافظة على الفصل الواضح بين المساعدة الإنسانية والعمليات العسكرية.

٢٠ - وصور كثير من المتكلمين تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد عن طريق بناء الحكومات وبناء القدرات على أنه طريقة لمنع نشوب الصراعات. واعتبروا تأمين نجاح المؤسسات العامة، لكي تكفل سيادة القانون وتوفير الأمن ووسائل الرفاه الأساسية للجمهور، بمثابة مسعى طويل الأجل على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للهدف المتعلق بإدارة الصراع وبناء السلام، وكذلك الإجراءات الداعمة لتحسين إدارة البلدان الأفريقية المهددة بالصراع للموارد الطبيعية ومحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ودون المساس بحق جميع الدول في استيراد وإنتاج وامتلاك هذه الأسلحة لتلبية

الاحتياجات المتعلقة بالدفاع المشروع عن النفس والأمن، فإن انتشار الأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة يعتبر عقبة أمام التسوية السلمية للصراعات ويسهم في إطالة أمد الصراع. وينبغي تقديم مزيد من الدعم لمبادرات من قبيل الوقف الاختياري الذي قرره الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والذي يجري تحويله إلى اتفاقية؛ فهذا يمكن أن يسهم أيضا في بلوغ ذلك الهدف.

٢١ - وشدد على وجه الخصوص على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف بسرعة وبإصرار لمنع إطالة أمد الصراعات المسلحة والمعاناة البشرية وأن يكفل احترام الحظر المفروض على الأسلحة بشكل أدق. وأشار المتكلمون إلى أنه يمكن تحسين عملية اتخاذ القرار داخل مجلس الأمن بطرق منها تعزيز تحسين التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية والوسطاء وممثلي المجتمع المدني المعنيين بحالات الصراع في أفريقيا.

٢٢ - وأبدت الدول الأعضاء تأييدا كبيرا للبعثات التي يوفدها مجلس الأمن بصفة دورية إلى البلدان التي تعاني من صراعات والتي تتيح فرصة فريدة للأعضاء للاطلاع على واقع الصراعات التي يبقها المجلس قيد نظره. وشددوا على ضرورة مواصلة هذه الممارسة بل وزيادتها من أجل إتاحة الفرصة للمجلس للاستفادة من المعلومات المباشرة المجموعة بشأن الصراعات في أفريقيا وخاصة آراء المرتبطين بشكل مباشر بالصراعات قيد النظر، وتقييماتهم خاصة للعقبات والإمكانيات، التي يجب أن تأخذها الأمم المتحدة في حسابها في أي عمل تقوم به لتحسين عملية اتخاذ القرار.

٢٣ - وشدد المتكلمون أيضا على ضرورة بحث الخيارات غير العسكرية المتاحة، وتعزيز فاعلية نظم الجزاءات، وخاصة عن طريق آليات الرصد، ووجود إجراءات كافية للإدراج في القوائم والرفع منها، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطبيق الجزاءات وتعزيز التقييمات التي تبحث الأثر الإنساني. وينبغي للمجلس أن يحسن الطريقة التي يستخدم بها الجزاءات. وفي الواقع لقد اتضح فائدة تلك الأداة عندما استخدمت ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) والجبهة المتحدة الثورية في ليبيريا؛ ففي هاتين الحالتين، كانت الجزاءات موجهة والأهداف السياسية واضحة. ويجب مواصلة تقييم الجزاءات ورصدها على أساس دوري بواسطة فريق للخبراء المستقلين. وينبغي أن تهدف الجزاءات إلى تخفيف منابع الصراع. وحيثما تنفذ عملية من عمليات الأمم المتحدة، ينبغي أن تسهم في ضمان إنفاذ الجزاءات بطريقة فعالة. وينبغي أن تصاغ ولايتها وقواعد الاشتباك بحيث تكفل ذلك.

٢٤ - ويرى المتكلمون أنه إذا فشل المنع، فينبغي أن تُكفل حماية المدنيين. وينبغي للمجلس أن يكفل النشر الفعال وفي الوقت المناسب لبعثات حفظ السلام. وأكدوا أن موارد المجتمع

الدولي ليست موارد بلا حدود، وبالتالي فلا يمكن أن ينمو عدد حفظة السلام الذين يجري نشرهم في الميدان إلى ما لا نهاية. ويجب أن يحدد المجلس، في تعاون وثيق مع الأفرقة، استراتيجية خروج موثوق بها في كل حالة. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لتنفيذ برامج فعالة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولتزع السلاح والتسريح والعودة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. ويجب أن تحظى هذه البرامج بدعم فعال وتنفذ على نحو فعال في نهج إقليمي.

٢٥ - وشدد كثير من المتكلمين على مكافحة الإفلات من العقوبة. وأشاروا إلى أن مسؤولية تقديم المرتكبين إلى العدالة تقع في المقام الأول على عاتق المحاكم المحلية. يختلف أنواعها. ومع ذلك فإنه في بعض الحالات التي لا تتمتع فيها المؤسسات المحلية بالقدر على التحقيق والمقاضاة، أو في الحالات التي تعرقل فيها مكافحة الإفلات من العقوبة بسبب إحجام السلطات، فينبغي للمجلس أن يتطلع إلى المحكمة الجنائية الدولية نظرا لوضعها الدولي وهيكلها وولايتها الدائمتين.

٢٦ - ورحب المتكلمون بتوثيق التعاون بين عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية المنشورة في نفس المنطقة، فضلا عن التنسيق بين مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها في بلدان مختلفة، وكذلك وجود الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي في غرب أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى، الذي يظهر المكاسب التي يمكن تحقيقها عن طريق جهودها المنسقة وأنشطتها المشتركة.

٢٧ - وأكدوا أن عمليات السلام التي تنفذ حاليا في أفريقيا تعتمد على الجهود الدبلوماسية والعناصر العسكرية الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية المتزايدة، مما يظهر الالتزام القوي والفعال بشكل متزايد من جانب الدول الأفريقية لإيجاد حلول من داخل أفريقيا. وينبغي دعم هذه الجهود بقوة وبشكل فعال من جانب المجتمع الدولي ككل.

٢٨ - ولا يمكن حل الصراعات في أفريقيا دون أخذ البعد الإقليمي بشكل كامل في الاعتبار. فتدابير المنع والإدارة الفعالة للصراعات يجب أن تصمم وتنفذ عن طريق تعاون فعال مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وبدعم منها. ومن الضروري الاستفادة من التعاون على أساس إقليمي والتأكد من عدم وقوع أضرار للبلدان الأخرى. ورحب المشتركون بالتطورات المستجدة داخل الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تعزيز قدراته على إدارة الأزمات وتعزيز التنسيق مع الأمم المتحدة ومع المنظمات دون الإقليمية والشركاء غير الأفريقيين، مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية. وأكدوا على أن امتلاك أفريقيا لمقاييد الأمور والشراكة

الدولية يمكن أن يشكل برنامجا تعاونيا لتحقيق أقصى استفادة من الاستثمار الموجه لتحقيق السلام والأمن في أفريقيا.

٢٩ - وينبغي للمجلس أن يبحث أفضل سبل دعم الجهود الجارية لبناء هيكل أممي أفريقي، وينبغي أن يتعاون عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية لتعزيز طرق ووسائل التعاون. وينبغي ألا يساء تفسير ذلك على أنه وسيلة لتحرير المجتمع الدولي من مشاكل القارة بل كدليل على اقتناعه الراسخ بأن أفريقيا تحتاج إلى حلول داخلية لمشاكلها. وينبغي أن يتمثل الهدف في إقامة شراكات تتسم بالكفاءة والتقسيم المنصف للعمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية.

٣٠ - وبالنسبة لكثير من المتكلمين، يرى كثير منهم أن العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يجب أن تتطور الآن إلى إطار مؤسسي يكون قادرا في النهاية على تزويد نظام الأمن الجماعي بدعامة إقليمية أصيلة مزودة بموارد كافية للتدخل الدبلوماسي والعسكري. وقد جهز الاتحاد الأفريقي نفسه لذلك بإنشاء مجلس السلام والأمن الذي حظي بترحيب المجتمع الدولي، وإنشاء قوة احتياطية. وينبغي تأمين التنسيق مع الجهاز الإقليمي لإدارة الصراع في أفريقيا عن طريق تقارير دورية عن أنشطته وإقامة شبكات لتبادل المعلومات تزود المجلس بمعلومات موثوقة وفي حينها من أجل تيسير اتخاذ القرارات بسرعة.

ثانياً - منتدى السياسات المعقود في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

٣١ - عُقد منتدى السياسات الذي تناول موضوع "تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حل الصراعات: دور مجلس الأمن" في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ونُظّم بالتعاون مع الأكاديمية الدولية للسلام ومركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك. وركز على تحديد العقبات التي تعرقل الأمم المتحدة عن أداء دور فعال ويتسم بالكفاءة في إدارة الأزمات ومنع تصاعدها وتحولها إلى صراعات مسلحة. ويرد تقرير منتدى السياسات في المرفق الثاني.

٣٢ - وألقى المتكلمون الرئيسيون التالية أسماؤهم كلمات أمام المنتدى:

- البروفيسور برنت ر. روبن، مدير الدراسات وزميل أقدم في مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك، وتكلم عن المسائل الحالية المتصلة بما يلي: "تقييم إمكانية اشتراك مجلس الأمن في أنشطة منع نشوب الصراعات"؛

- البروفيسور إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا، وتناول المسائل الحالية المتصلة بما يلي: "تعزيز دور

الوساطة كأداة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها: دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن“؛

- السيد **توليانيني كاليمو**، الأمين العام المساعد، وتناول المسائل الحالية المتصلة بما يلي: ”نهج مؤسسي لدور الأمم المتحدة في تسوية الأزمات والصراعات وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في أفريقيا: الفائدة العملية للجنة بناء السلام بالنسبة لمستقبل أفريقيا“.

٣٣ - وأعقبت البيانات السالفة الذكر أسئلة وأجوبة شارك فيها بشكل فعال أعضاء الفريق العامل والمدعوون من أعضاء الأمم المتحدة عموماً. وكشف منتدى السياسات عن وجود ثغرة في تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة تتعلق، في المقام الأول، بإمكانية وضرورة مشاركة مجلس الأمن مشاركة فعلية في ميدان منع نشوب الصراعات. ولهذا الغرض ينبغي تعزيز القدرة التحليلية للأمانة العامة وكذلك قدرة المجتمع الدولي على التصرف بسرعة استجابة لمؤشرات الإنذار المبكر من أجل منع تصاعد الأزمات إلى صراعات عنيفة. ويلزم تنسيق أقوى بين الوكالات وتعاون أكبر مع الجهات الإقليمية ودون الإقليمية الفاعلة. وأبرز المنتدى ضرورة وضع استراتيجيات متضافرة تشمل أنواع منع نشوب الصراعات الثلاثة المحددة. وينبغي لمجلس الأمن أن يساهم من خلال أنشطته التنظيمية في تقليل مستوى العنف في العالم.

٣٤ - وتبلورت نتائج منتدى السياسات في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي اعتمدته رؤساء الدول في اجتماع قمة مجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن منع نشوب الصراعات وخاصة في أفريقيا. ولم يجر التفاوض بشأن القرار المذكور على مستوى الفريق العامل لأن الغرض منه هو إقامة إطار عام لمنع نشوب الصراعات يراعي الواقع في أفريقيا، ولكن كان سيستحيل التوصل إلى القرار بدون المواد التي جمعها الفريق العامل. ومن المفهوم أن الفريق العامل يؤدي دوراً فعالاً في متابعة تنفيذه وقد قرر عقد حلقتين دراسيتين كمسألة لها أولوية، واحدة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية والأخرى عن ”صياغة استراتيجيات شاملة ومتضافرة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها في إطار تنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥“. وبينما نظمت الحلقة الدراسية الأولى المذكورة بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، فإن الحلقة الثانية لا تزال تشكل مهمة ملحة للفريق العامل، وينبغي أن تنظم بأسرع ما يمكن في تعاون وثيق مع أمانة الأمم المتحدة بقيادة الرئيس المقبل للفريق العامل.

ثالثاً - الحلقة الدراسية عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلام والأمن المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

٣٥ - عقدت الحلقة الدراسية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ونُظِّمت بدعم فعال من الأمانة العامة ونفذت بنجاح بمساهمة فكرية فعلية من الأمانة. وأتاحت فرصة قيمة لإمعان النظر العميق في الموضوع بمساهمات بارزة، من قبيل تلك التي أدلى بها رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي السيد ألفا عمر كوناري، ورئيس مجلس الأمن السير إمبر جونز باري، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام السيد هادي عنابي. ونجحت في اجتذاب شخصيات معروفة من المجتمع المدني للمشاركة في الحلقة مثل السيد فاسو غوندون المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للحلول البناءة للصراعات الذي جاء من جنوب أفريقيا، والسيد بول فان تونجيرين المدير التنفيذي للمركز الأوروبي لمنع نشوب الصراعات ورئيس أمانة الشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة. ومقره هولندا.

٣٦ - والتقرير الشامل عن الحلقة الدراسية متاح باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن. وترد خلاصة في المرفق الأول. وقد وضحت هذه الحلقة الدراسية، عن حق، أن هيكल السلام والأمن الأفريقي مصاغ كهيكل متكامل يضم آليات دون إقليمية ومؤهل لأن يكون جزءاً لا يتجزأ من نظام الأمن الجماعي العالمي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٣٧ - ولا تزال الآليات دون الإقليمية في حاجة إلى موازنة مع ذلك. ومن المقترح أنه يمكن تحقيق هذه الموازنة من خلال اعتماد نموذج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهي أكثر الآليات تطوراً وتقدماً إلى جانب الآليات الجامعة للاتحاد الأفريقي. ويعرض التقرير أيضاً إجراءات هامة لتعزيز هيكل السلام والأمن الأفريقي، ومبادئ وأولويات التعاون في ميدان حفظ السلام، والتوصيات المتعلقة بقواعد استخدام القوة والإدماج الكامل لهيكل السلام والأمن الأفريقي في نظام السلام والأمن الجماعي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن بناء هيكل للتعاون وبناء القدرات وتبسيطه.

الخلاصة

٣٨ - قدم الفريق العامل أثناء عام ٢٠٠٥ مساهمة فعالة في التوصل إلى توافق أكبر في الآراء بشأن ضرورة تنمية ثقافة المنع الاستباقي لنشوب الصراعات، قبل وقوعها والارتداد إلى حالة الصراع. ومن بين الإنجازات الرئيسية اعتماد القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي ينبغي تنفيذه بصورة كاملة. وعزز أيضاً الفريق العامل بقوة فكرة إنشاء لجنة بناء السلام ويفتخر

بإنشائها وبيدتها لعملها. ويمكن للفريق العامل أن يخدم بهذا باعتباره منتدى لإجراء تحليل أعمق لتأثير لجنة بناء السلام على مجلس الأمن.

نيويورك، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

(توقيع) سيمون ب. إيدوهو
رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن
المخصص لمنع نشوب الصراعات في
في أفريقيا وحلها

المرفق الأول

الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

حلقة دراسية عن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلام والأمن"

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

تقرير عن الحلقة الدراسية

مقدمة:

١ - في إطار تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠٥، نظم الفريق العامل التابع لمجلس الأمن بالأمم المتحدة المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، برئاسة سعادة السيد سيمون بوديهوسي إيدوهو، الممثل الدائم لجمهورية بنن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي حلقة دراسية عن الموضوع التالي "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلام والأمن". وترد ورقة المفاهيم باعتبارها المرفق الأول.

٢ - وتولى رئاسة الحلقة الدراسية رئيس الفريق العامل وسعادة البروفيسور إبراهيم غمباري وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وسعادة السفير مايكل دوكلوس نائب الممثل الدائم لفرنسا الذي حل محل سعادة السيد جون - مارك دي لا سابلير السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لفرنسا.

٣ - وكانت الحلقة الدراسية مفتوحة لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات والبرامج وصناديق الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسائر منظمات المجتمع المدني. وجرى دراسة ثلاثة بنود رئيسية هي:

- عرض للآلية (الآليات) الأفريقية للسلام والأمن؛
- الآلية (الآليات) الأفريقية للسلام والأمن في إطار النظام الجماعي للسلام والأمن المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛

- بناء القدرات للآلية (الآليات) الأفريقية للسلام والأمن.

- ٤ - وأثناء الحلقة الدراسية استمع المشتركون إلى بيان المتكلم الرئيسي، الرئيس ألفا عمر كوناري، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي وناقشوا البيان الذي ألقاه البروفيسور ر. أوموتايو أولانيجان، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، وأدلى ببيانات المتكلمون الثلاثة التالية أسماؤهم:
 - سعادة السير إمبر جونز باري، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ورئيس مجلس الأمن؛
 - سعادة السيد هادي عنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام؛
 - البروفيسورة مارغريت فوغ، نائبة مدير الشعبة الثانية لأفريقيا في إدارة الشؤون السياسية.
- وترد البيانات والتعليقات في المرفق الثالث للتقرير.
- ووجهت الدعوة إلى الشخصيات التالية التي أدلت بكلمات كمشاركة في المناقشة:
 - سعادة البروفيسورة جوديس موبولا ديهاموكا، السفيرة فوق العادة والمفوضة، الممثلة الدائمة لجمهورية كينيا لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد بيتر مورير، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد أبو بكر إبراهيم آباي، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية النيجر لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد جاغديش كونزول، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية موريشيوس لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد أوغاستين ب. ميهيغا، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة؛
 - سعادة السيد مايكل دوكلوس، السفير، نائب الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة؛

- السيد فاسو غوندن، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي للحلول البناء للصراعات، (المركز الأفريقي للحلول البناء للصراعات (جنوب أفريقيا)؛
- السيد بول فان تونجيرين، المدير التنفيذي للمركز الأوروبي لمنع نشوب الصراعات؛
- البروفيسور شبرد فورمان، مدير مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك.
- ٥ - ووجهت الدعوة لحضور الحلقة الدراسية إلى ١٤ منظمة غير حكومية من الخارج ومن المنظمات التي يوجد مقرها في نيويورك.
- ٦ - وتمثل الهدف من الحلقة الدراسية في تقييم التطورات المستجدة في هيكل السلام والأمن الأفريقي والعلاقات مع الأمم المتحدة وإعداد توصية عن كيفية تبسيطها من أجل زيادة كفاءة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية على السواء في التصدي للتحديات التي تواجهها في ميدان السلام والأمن. وبعد إمعان النظر بشكل شامل في الموضوع توصل المشتركون إلى الاستنتاجات التالية:

ألف - هيكل السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي

- ٧ - يكمن جوهر هيكل السلام والأمن في وضع القارة بأكملها تحت الملاحظة وتفسير أي مؤشرات قد تمثل أعراضاً لأزمة متأججة يمكن أن تنفجر وتتحول إلى صراع مدمر، إذ أن من شأن هذه المؤشرات أن تدفع إلى اتخاذ إجراء علاجي، أي باختصار الاكتشاف المبكر والتدخل الفعال وفي حينه للتصدي للآزمات والصراعات. ويجري التشديد أيضاً على الحاجة إلى تعزيز الحكم السياسي والاقتصادي الديمقراطي: ويضم هيكل السلام والأمن العناصر التالية:

- مجلس السلام والأمن؛
- رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي؛
- فريق الحكماء الذي يمثل القوة المعنوية المحركة لمنع نشوب الصراعات وحلها؛
- نظام الإنذار المبكر على مستوى القارة؛
- صندوق السلام (توفير موارد لتنفيذ التدخلات)؛
- قوة احتياطية أفريقية تضم ألية إقليمية ولجنة الأركان العسكرية؛
- آليات إقليمية للجماعات الاقتصادية الإقليمية.

باء - إجراءات حاسمة لتعزيز هيكل السلام والأمن الأفريقي

٨ - حدد الرئيس الإجراءات الحاسمة التي ينفذها مجلس السلام والأمن والهيكل ذات الصلة على النحو التالي:

- توقع الصراعات ومنع نشوبها؛
- تعزيز بناء السلام والاضطلاع به؛
- وضع سياسة دفاع مشتركة للاتحاد؛
- تنسيق الجهود القارية لمنع ومكافحة الإرهاب والمواومة بينها؛
- تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- تعزيز القدرة على بدء عمليات لحفظ السلام للتعامل مع الصراعات المتفجرة من جميع أبعادها (تدفقات اللاجئين، والنازحون، والخدمات الإنسانية، إلخ).

جيم - قواعد استخدام القوة والادماج الكامل لهيكل السلام والأمن الأفريقي في نظام السلام والأمن الجماعي المنشأ بموجب الميثاق

٩ - حددت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية معايير جديدة تتعلق ببارامترات المشاركة الدولية في حالات الصراع، وخاصة في سياقات الحرب الأهلية وفي الحالات التي لا تتمكن فيها دولة ما أو لا ترغب، في أداء دورها والاضطلاع بمسؤولياتها. وحددت الصكوك القانونية، التي أنشئ بموجبها هيكل السلام والأمن والآليات الإقليمية، المبادئ ومجموعة جديدة من القواعد المعدة للتصدي للتحديات التي تواجه القارة التي ينبغي للأمم المتحدة أن تحيط علماً بها. وأشار بوضوح أثناء الحلقة الدراسية أن تلك القواعد تتجاوز الميثاق، إذ تضع نهجاً استباقياً وطوعياً بقدر أكبر. وبهذه الروح، استحدثت الآليات الأفريقية مسؤولية توفير الحماية. وأكد أن الدول الأفريقية وصلت لدرجة أنها قبلت التدخل في حالة حدوث تغيير غير دستوري في الحكومة.

١٠ - ونص البروتوكول الإضافي المتصل بالديمقراطية والحكم الرشيد على بعض المبادئ الثورية التي تؤكد الترابط بين السلام والأمن والحكم الرشيد والديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقبلت الدول لذلك لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية مجموعة من القواعد تتعلق بممارسة الدولة لسلطانها وحددت جزاءات يتعين تطبيقها في حالة حدوث الانتهاكات، ووضعت بذلك تحت طائلة التدقيق الدولي مسائل

كانت تعتبر داخل نطاق السيادة الوطنية على وجه الحصر باعتبارها مسائل داخلية. وبهذا المعنى، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالآليات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهما أكثر إطارين إقليميين تطوراً ويتجاوزان حدود ميثاق الأمم المتحدة، فإن هاتين الآليتين، عند نصهما على أنهما ستعملان حتى دون موافقة البلد المضيف، يعطيان تعبيراً عملياً لمفهوم "المسؤولية في توفير الحماية".

١١ - وهيكّل السلام والأمن الأفريقي يبدو أكثر وأكثر على أنه هيكّل متكامل يهدف إلى أن يكون جزءاً لا يتجزأ من نظام السلام والأمن الجماعي العالمي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وطالبت الآليات الأفريقية الجديدة جميعها مجلس الأمن بأن يُقر ولاياتها. ولكن الاتحاد الأفريقي سيكون جاهزاً في بعض الحالات للمضي دون موافقة المجتمع الدولي آخذاً في حسبان المعايير الجديدة المحددة في إطار هيكّل السلام والأمن. وتقع مسؤولية توفير الحماية من حيث المبدأ على عاتق الدول على المستوى الوطني في المقام الأول. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الدول في الوفاء بها وألا يبدأ التفكير في ممارسة هذه المسؤولية إلا عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك.

١٢ - وفي هذا الصدد، وافق المشتركون على التوصيات التالية:

- ينبغي للأمم المتحدة أن تقبل التطور في المعايير في أفريقيا وأن تلتزم إطاراً لإدماج هيكّل السلام والأمن الأفريقي ومعايره الجديدة في الإطار القانوني الدولي وفي نظام الأمن الجماعي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛
- ينبغي إنشاء آليات لضمان الاتصال الواضح والمباشر بين الأجهزة الجديدة المنشأة والأمم المتحدة وإجراء تبادل دوري للمعلومات؛
- ينبغي إقامة تعاون أوثق وعلاقة منظمة بين مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي. ويمكن لمجلس الأمن في الأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي أن يعقدا اجتماعات مشتركة. وبهذا المعنى يمكن مطالبة الاتحاد الأفريقي أن يقدم تقارير دورية عن أنشطته وعن أنشطة منظماته دون الإقليمية في ميدان السلام والأمن. وينبغي لمجلس الأمن أن يصر على تلقي تقارير وإجراء استعراضات بصفة دورية للتمكن من إجراء استعراض جماعي للتقدم المحرز في تنفيذ ولايات معينة والبت بطريقة شفافة في متى ينبغي نقل مسؤولية إدارة هذه العمليات إلى الأمم المتحدة أو إلى تحالف من الجهات الراغبة؛

- وينبغي للاتحاد الأفريقي أن يحدد بقدر أكبر من الوضوح صلاته بمنظماته دون الإقليمية؛ وينبغي للاتحاد الأفريقي أن يظل هو مركز التنسيق الذي يوكل الولايات إلى المنظمات دون الإقليمية؛
- وينبغي أن تسعى الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى وضع قائمة أوسع للترتيبات التي تتيح تحقق تفاعل أوثق مع الآليات الإقليمية الأفريقية وتتيح للأمم المتحدة العمل مع المنطقة في مراحل مبكرة للغاية للصراعات؛
- وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم دعماً إلى البلدان التي تمر بصعوبات وترغب في الحصول على مساعدة قبل نشوب صراع ما. وأكد المشاركون أنه ينبغي لمجلس الأمن، أن يقوم بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، بالاستفادة بقدر أفضل من قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتخذ في اجتماع قمة مجلس الأمن المعقود في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن منع نشوب الصراعات وخاصة في أفريقيا وأن ينفذ هذا القرار، وأن يقوم بذلك وهو يأخذ في الحسبان القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)؛
- ينبغي اعتبار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بمثابة "تهديد بوقوع مشاكل أضخم"، والتصدي لها بأسرع ما يمكن؛ وقد أبدى الاتحاد الأفريقي التزاماً بالتصدي لنطاق الصراعات في أفريقيا وخطى خطوات أكبر إلى الأمام في هذا الصدد.

دال - مبادئ وأولويات التعاون في ميدان حفظ السلام

- ١٣ - حدد المشاركون مبادئ وأولويات التعاون التالية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في ميدان السلام والأمن:
- ينبغي للدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية أن تنخرط في شراكة دولية حقيقية، يتعين تنسيقها من خلال الأمم المتحدة؛
- ينبغي للتعاون أن يتجاوز حفظ السلام وبناء السلام بحيث يشمل منع نشوب الصراعات وحلها عن طريق التركيز على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، الناتجة عن نقص التنمية وتوزيع الموارد وعن التوترات السياسية الناجمة عن التهميش وعدم المشاركة في النظام السياسي، وعن المشاكل البيئية من قبيل المجاعات وحالات الجفاف التي تؤدي إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة بالفعل. وينبغي إدماج هذه المشاكل في النهج الدولي لإزاء الصراعات الأفريقية؛ وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى مشاكل الشباب والبطالة في القارة الأفريقية؛

- ينبغي التعامل مع تعزيز القدرات الإقليمية باعتباره "أولوية استراتيجية"؛
- وينبغي أن تعطى أهمية على قدم المساواة للتأهب العسكري وبناء القدرات للعناصر المدنية في عمليات السلام؛
- وينبغي للجهود الإقليمية وجهود الأمم المتحدة أن تعزز بعضها البعض بدلا من أن تكون ازدواجية أو تنافسية من أجل تحقيق أقصى كفاءة. وينبغي تحديد الميزات النسبية لمختلف المنظمات بشكل سليم؛ فمن الضروري تجنب معاملة الدول الأفريقية، من ناحية، باعتبارها جهات "متعاقدة من الباطن" تعمل لحساب الأمم المتحدة، أو وضع كل المسؤولية على عاتق الأفارقة أنفسهم من ناحية أخرى؛ وينبغي للقدرات الإقليمية المدعمة أن تعزز النهج الجماعي وتقلل بذلك المسؤولية العالمية في تعزيز السلام والأمن؛
- وينبغي أن يركز التعاون أيضا على تحسين مهارات الإنذار المبكر والوساطة والتفاوض، والتأهب للاستجابة لحالات الطوارئ، ودعم السلام مع تركيز خاص على المسائل المدنية وبناء السلام والتصدي لمسائل من قبيل إصلاح قطاع الأمن وبناء المؤسسات؛
- وينبغي أن ينظر إلى توطيد السلام على أنه التحدي الضخم التالي الذي يواجه القارة. وفي ذلك الصدد، ستمثل لجنة بناء السلام المتوخاة المتحدى المناسب لمساعدة البلدان الخارجة من حالات صراعات مسلحة. ولذلك فينبغي أن تتمثل أحد المهام الرئيسية للأمم المتحدة في الوقت الحالي في منع تكرار حدوث الصراعات في أفريقيا وينبغي أن تتضمن استراتيجيات المنع مسألة بناء السلام؛
- وينبغي للأمم المتحدة أن تنظم "مؤتمر أصحاب المصلحة المتعددين" في عام ٢٠١٠ عن "منع نشوب الصراعات وبناء السلام والتنمية". وينبغي لذلك المؤتمر أن يركز على "نهج متضافر ومتكامل إزاء منع نشوب الصراعات المسلحة".

هاء - تنظيم هيكل التعاون وتبسيطه

- ١٤ - أكد المشتركون على ضرورة مراعاة التوصيات التالية فيما يتعلق بتنظيم هيكل التعاون وتبسيطه:
- تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن آليات الإنذار المبكر؛
- زيادة الاعتراف بدور الوسطاء عن طريق الدعم الكامل لفريق الحكماء؛

- إعادة تعريف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالاهتمامات المشتركة؛
- النظر في طرائق وآليات عقد اجتماعات مشتركة للمجالس الإقليمية؛
- إنشاء فرقة عاملة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال إعادة البناء بعد انتهاء الصراع؛
- توافق الدعم الخارجي مع مرحلة التنمية التي بلغتها كل منطقة بعينها؛
- تحوّل المساعدة اللوجستية من مجرد التدريب إلى الدعم الفعلي والمادي؛
- إنشاء مكتب اتصال تابع للاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة لضمان إقامة صلات مستمرة بين المنظمتين بشأن آليات الإنذار الأفريقية؛
- تعزيز التعاون بين مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛
- إيلاء اهتمام أكبر إلى المنظمات دون الإقليمية؛
- موازنة هياكل الآليات دون الإقليمية للتمكين من تطبيق ترتيبات معقولة في ما يتصل بالألوية الإقليمية وإقامة التعاون بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ ويمكن أن تقدم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نموذجا مفيدا يحتذى في هذا الصدد في تقديم الدعم من المجتمع الدولي إلى القارة الأفريقية؛
- تأكيد دور الاتحاد الأفريقي كمركز تنسيق يوكل الولايات إلى المنظمات دون الإقليمية؛
- الحفاظ على الدور "المركزي" للأمم المتحدة في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

واو - خطوات محددة لدعم هيكل السلام والأمن الأفريقي - بناء القدرات

- ١٥ - حدد المشتركون الخطوات التالية التي يتعين تنفيذها من أجل دعم هيكل السلام والأمن الأفريقي:
- تزويد الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بالقدرة المناسبة على إدارة عمليات السلام والأمن؛
- تجهيز قدرة جديدة بالثقة للإنذار المبكر تأخذ في الحسبان مساهمة المجتمع المدني؛

- إنشاء آلية تنظيمية مناسبة (تتسم بقدر أقل من البيروقراطية) لإدارة العمليات التي تتعامل مع الأزمات والصراعات؛
- التعبئة الفعالة للموارد المالية واللوجستية مع التركيز على تعبئة الموارد الداخلية؛
- تعزيز دور المجتمع المدني في التثقيف في مجال السلام وتعزيز ثقافة السلام؛
- تأمين أوجه التكامل التنفيذي مع الأمم المتحدة؛
- تهيئة ظروف تمكينية من أجل القطاع الخاص؛
- قيام الأمم المتحدة بدور استباقي بقدر أكبر في التنسيق مع المؤسسات الدولية الأخرى من أجل تنشيط المبادرات الإقليمية وليس الاستعاضة عنها؛
- اعتبار تقييمات الآثار المترتبة على بناء السلام وحقوق الإنسان أداة أساسية لجمع الأموال؛
- زيادة الأدوات من غير المعدات باعتبارها عناصر أساسية لتعزيز السلام والأمن (مثلاً تدريب المدنيين ووضع معايير دولية للعمليات العسكرية والإنسانية)؛
- تحسين قدرات الأمم المتحدة للمساعدة من أجل تحسين دعم بناء القدرات على المستوى الإقليمي؛
- إقامة شراكات أوثق مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والبرلمانات الوطنية؛
- توفير تدريب وتقديم معدات وبناء القدرات المؤسسية؛
- تفادي الازدواجية؛
- تبادل وتكرار الممارسات الجيدة؛
- تمويل تنفيذ اقتراح "كينجز كوليدج" في لندن بإعداد برنامج تدريب للأفارقة الشباب يهدف إلى تقديم فكرة واضحة عن العلاقة بين الأمن وحقوق الإنسان التنمية وإلى تزويد المنظمات الإقليمية الأفريقية بالموارد البشرية الكافية.

خلاصة

- ١٦ - أوضحت الحلقة الدراسية أن هيكل السلام والأمن الأفريقي مصمم كهيكل متكامل يضم آليات دون إقليمية ومؤهل ليكون جزء لا يتجزأ من نظام الأمن الجماعي العالمي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال يتعين لمواءمة الآليات دون الإقليمية. وأشار إلى أن هذه المواءمة يمكن أن تتحقق عن طريق اعتماد نموذج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

التي تعد الأكثر تطورا وتقدما إلى جانب الآليات الجامعة للاتحاد الأفريقي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للإجراءات الحاسمة لتعزيز هيكل السلام والأمن الأفريقي ومبادئ وأولويات التعاون في ميدان حفظ السلام والتوصيات المتعلقة بقواعد استخدام القوة وإدماج هيكل السلام والأمن الأفريقي بشكل كامل في نظام السلام والأمن الجماعي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن هيكل للتعاون وبناء القدرات وتبسيطه.

المرفق الثاني

الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

المفهوم الذي تناوله منتدى السياسات: "تعزيز قدرة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات: دور مجلس الأمن"

(بالتعاون مع الأكاديمية الدولية للسلام ومركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك)

نيويورك في مقر الأمم المتحدة، قاعة مجلس الوصاية

١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

تقرير منتدى السياسات

١ - عقد الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها منتدى للسياسات في مقر الأمم المتحدة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تناول موضوع "تعزيز قدرة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا: دور مجلس الأمن". ورأس الاجتماع السيد جان - فرانسيس ر. زنسو بوصفه القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة والممثل المناوب لجمهورية بنن لدى مجلس الأمن، ورئيس الفريق العامل بالنيابة في غياب السفير جويل و. أديشي. وحضر الاجتماع وفود الدول الأعضاء في مجلس الأمن والبلدان المانحة والبلدان الأفريقية وممثلو المنظمات غير الحكومية.

٢ - وأثناء الاجتماع أدلى المتكلمون التالية أسماؤهم ببيانات وردوا على أسئلة وتعليقات المشتركين:

البروفيسور بارنيت ر. روبن، مدير الدراسات والزميل الأقدم في مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، وتناول المسائل الحالية المتصلة بما يلي: "تقييم إمكانية مشاركة مجلس الأمن في أنشطة منع نشوب الصراعات؟"

البروفيسور إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا، تناول المسائل الحالية المتصلة بما يلي: "تعزيز دور الوساطة كأداة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها: دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن؟"

السيد توليماني كولومو، الأمين العام المساعد تناول المسائل الحالية المتصلة بما يلي: "نهج مؤسسي لدور الأمم المتحدة في تسوية الأزمات والصراعات وبناء السلام في مرحلة ما بعد

الصراع في أفريقيا: الفائدة العملية للجنة بناء السلام بالنسبة لمستقبل أفريقيا“. ونظرا لأن السيد كولومو كان موفدا في بعثة بالخارج، فقد ألقى بيانه مساعده الخاص السيد موسيفيكي مواناسالي؛

السيد ميان - يوثانت، من إدارة الشؤون السياسية، أدلى بملاحظات ختامية.

٣ - وأثارت البيانات التي أدلى بها المتكلمون المذكورون أعلاه مناقشة هامة عن المسائل المثارة. وساد توافق عام في الآراء بأن منع نشوب الصراعات يشير إلى أنشطة أعدت لمنع نشوب صراعات عنيفة، الأمر الذي يتسق مع الأهداف الأخرى للأمم المتحدة. وحددت ثلاثة أنواع لمنع نشوب الصراعات وهي: المنع العملي والمنع الهيكلي والمنع المنهجي.

٤ - وقيمت إمكانية مشاركة مجلس الأمن في هذه الأنواع الثلاثة لمنع نشوب الصراعات في ضوء التطورات الأخيرة في الميدان. وشدد على أنه لكي تكون الأمم المتحدة ككل أكفأ في ميدان منع نشوب الصراعات، فإنه يلزم بناء قدرة في مجال المعلومات والتحليل من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إعداد خيارات لاتخاذ إجراء كاف. وينبغي أن تأذن الدول الأعضاء بإلحاق محلل سياسي بالأفرقة القطرية للأمم المتحدة للتمكين من إجراء التحليل الشامل اللازم للمعلومات. ويتوقف الإجراء الذي يتخذه مجلس الأمن على توافر تحليل مناسب للمعلومات من هذا القبيل. ورئي أن مجلس الأمن يمكن أن يشرك نفسه بشكل فعال في المنع العملي عن طريق اتخاذ تدابير تؤثر في مرحلة مبكرة على اتخاذ القرارات من جانب الأطراف وعن طريق أنشطة الوساطة وعن طريق فرض جزاءات على الأطراف، إذا لزم الأمر.

٥ - وأبرزت ضرورة إقامة تعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن تؤخذ الميزات النسبية لتلك المنظمات في الحسبان. وحظيت الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتحديد مفاهيم ومعايير في هذا الميدان بالترحيب.

٦ - وفيما يتعلق بالمنع الهيكلي الذي يتصدى للأسباب الجذرية للصراعات، فينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للتصدي للآثار السياسية للسياسات الاقتصادية التي تعززها المؤسسات المالية الدولية. ويمكن تنفيذ ذلك بفعالية في إطار لجنة بناء السلام. وينبغي توجيه مزيد من الاهتمام أيضا إلى العوامل الهيكلية المحددة للصراعات.

٧ - وفي ميدان المنع المنهجي للصراعات، يمكن لمجلس الأمن أن يعزز إنشاء أطر تنظيمية لأنشطة من قبيل الاتجار بالأسلحة الصغيرة وبالموارد الطبيعية العالية القيمة، وللقواعد التي يتبعها القطاع المالي لكبح الفساد والإرهاب والمعاملات المالية اللازمة لسداد قيمة السلع التي

تستخدم في الصراعات. وأكد على ضرورة إنشاء آليات لحماية البلدان الأفريقية من هزات الأسعار العالمية للسلع الأساسية.

٨ - وبصفة عامة، ينبغي أن تحدد الأمم المتحدة مقاييس مشتركة تطبق فيما يتصل بانتشار الصراعات العنيفة في العالم، وتحدد أهدافاً للدول الأعضاء فيها في هذا الصدد لتقليل مستوى العنف على نطاق العالم.

٩ - وفيما يتصل بأفريقيا، أبدت ملاحظة رئيسية وهي أن الأمم المتحدة كانت أنجح في جهودها لإدارة الصراعات وفي جهودها لحل الصراعات أكثر منها في منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية. وأبرزت العقبات التي تعرقل قيام الأمم المتحدة بدور يتسم بالكفاءة في منع نشوب الصراعات فيما يلي: المقاومة من جانب الدول الأعضاء لنوع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تعزز قدرات الأمم المتحدة في هذا الميدان؛ وانعدام الإرادة السياسية لاتخاذ إجراء له طابع وقائي حتى لو كانت هناك مؤشرات للإنذار المبكر؛ وعدم توافر موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لأنشطة بناء السلام، وما غير ذلك.

١٠ - وفيما يتصل بالخطوات التي يتعين اتخاذها ليكون منع نشوب الصراعات أكفأ، شُدّد على الجوانب التالية: ضرورة محاربة الفقر وضمان الأمن والتصدي للأسباب الجذرية للصراعات وإيلاء اعتبار مناسب للبعد الإقليمي وبناء القدرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات.

١١ - وحددت المبادئ التالية بوصفها لازمة لنجاح منع نشوب الصراعات: ضرورة ضمان السيطرة الوطنية على مقاليد الأمور في مجال منع نشوب الصراعات؛ وينبغي النظر لمنع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة باعتبارهما عنصرين يعزز كل منهما الآخر؛ وينبغي تعزيز التعاون الناجح بين جميع الجهات المعنية. واعتبر إنشاء لجنة بناء السلام أمر له أهمية عظمى في منع نشوب الصراعات في أفريقيا. ووجّه نداء إلى القادة الأفارقة للتخلي عن الطرق التي كانت تُتبع في الماضي، وجعل منع نشوب الصراعات أولويتهم العليا. وأكّدت ضرورة الالتزام على نطاق أوسع بآلية الاستعراض من قبل الأقران المنشأة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٢ - وبالنسبة للجنة بناء السلام، قيّمت أهمية المجموعات المختلفة للمسائل المتعلقة ببناء السلام بالنسبة لأفريقيا وأكّدت الميزات النسبية للجنة بناء السلام كهيكل مقره نيويورك فيما يتصل بالأنشطة المتبعة في الميدان. وينبغي للجنة أن تعزز تحسين التنسيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتعامل بشكل أفضل مع الترابط بين السلام والأمن والتنمية. وأكد على أن الفجوة المؤسسية لهذا التنسيق يمكن أن تُملأ بترتيبات مخصصة.

ويعتبر التفاعل بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية للإنذار المبكر أمرا مرغوبا فيه للغاية. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم ويساعد في تنفيذ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

١٣ - ودعا المشتركون إلى تعزيز التنسيق بين الوكالات داخل الأمم المتحدة. ورحبوا بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة مؤخرا بالاعتراف بوجود صلات إقليمية بين الصراعات الدائرة في غرب أفريقيا، وبإنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا يرأسه ممثل الأمين العام السيد أحمد ولد عبد الله. وينبغي للمكتب الجديد أن يبني قدراته وأن يتلقى مزيدا من الموارد لكي يمكنه التصدي للتحويلات في الصراعات في تلك المنطقة.

١٤ - وفي الختام، كشف منتدى السياسات عن وجود ثغرة في تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة إمكانية مشاركة مجلس الأمن بنشاط في ميدان منع نشوب الصراعات. ويسود توافق ضخم في الآراء في المجلس فيما يتصل بضرورة التحول من ثقافة ردود الفعل إزاء الأزمات إلى تنمية ثقافة لمنع نشوب الصراعات العنيفة في حالات ما قبل الصراع وما بعده على السواء. ولهذا الغرض ينبغي تعزيز القدرة التحليلية للأمانة العامة. ويلزم تنسيق أقوى فيما بين الوكالات وتعاون أضخم مع الجهات الإقليمية فضلا عن ضرورة وضع استراتيجيات متماسكة تضم الأنواع الثلاثة المحددة لمنع نشوب الصراعات.

المرفق الثالث

برنامج عمل الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا
وحلها لعام ٢٠٠٥
(التصويت ٢)

موجز

يعتبر برنامج عمل الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها برنامجاً ملائماً للتوقعات الضخمة التي تثيرها سنة ٢٠٠٥ في منظومة الأمم المتحدة. وسيتناول الفريق العامل المخصص المسائل الرئيسية التي تنتظر البت فيها والتي تحظى باهتمام عام، المتصلة بأفريقيا في النقاش الجاري بشأن إنشاء لجنة بناء السلام التي أوصى بإنشائها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وبعض المواضيع المحددة التي يتعين مناقشتها بهدف المساعدة في تحديد العناصر ذات الصلة بقيام مجلس الأمن بصياغة استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. ويتمثل الهدف الرئيسي في تبسيط النهج المتبع إزاء أفريقيا في الأمم المتحدة بصفة عامة، وفي مجلس الأمن بصفة خاصة، للتمكن من اتخاذ إجراءات أكثر تضافراً في الأمم المتحدة للمساعدة في حل المشاكل التي تواجه القارة. وستُصاغ الاستنتاجات المستخلصة من المناقشات في مشروع بيان رئاسي عن العناصر ذات الصلة بقيام مجلس الأمن بصياغة استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

وفقاً للتوصيات المقدمة في الاجتماع العام بشأن الحالة في أفريقيا المعقود في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تم إنشاء الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها بموجب مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2002/207 المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، التي حددت أيضاً ولاية الفريق العامل وطرق عمله.

واضطلع الفريق العامل منذ عام ٢٠٠٢ بأنشطته لتنفيذ ولايته. وفي نهاية كل سنة، يقدم رؤساء الفريق إلى المجلس تقريراً، عن طريق رسالة موجهة إلى رئيسه يحدد إنجازات الفريق العامل وتوصياته لتحسين النهج الذي يتبعه المجلس إزاء منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها وبشأن التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبلوغ تلك الغاية.

وتألفت أنشطة الفريق العامل من تنظيم اجتماعات غير رسمية على مستوى العمل وحلقات عمل مع مشتركين من نطاق واسع من المتكلمين من الأمانة العامة للأمم المتحدة

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية. وأسهم الفريق العامل أيضا في تحديد اختصاصات مختلف البعثات التي أوفدها مجلس الأمن إلى أفريقيا وفي تقييم طرق ووسائل تنفيذ توصياتها.

وفي سنة ٢٠٠٥، سيواصل الفريق العامل أنشطته في سياق جديد يتميز بالعناصر

التالية:

(أ) استمرار مناقشة التوصيات التي أعدها الفريق الرفيع المستوى المعني "بالتحديات والتحديات والتغيير". وقد أنشأ الأمين العام الفريق الرفيع المستوى في إطار جهوده للمضي قدما بإصلاح الأمم المتحدة. وقد وجه قدرًا أكبر من التركيز إلى سبل ووسائل التصدي للتحديات التي تواجه منع التهديدات التي يتعرض لها الأمن الجماعي وأوصى في جملة أمور بإنشاء لجنة بناء السلام من أجل سد الثغرة المؤسسية القائمة في هذا الصدد؛

(ب) التقييم المقبل لتنفيذ الإعلان بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية التي يؤدي منع نشوب الصراعات وحلّها دورا عظيما فيها؛

(ج) استمرار معاناة القارة الأفريقية من أزمات أو حالات صراع في كثير من البلدان. وعلاوة على ذلك، تواجه بعض البلدان التي تنفذ عمليات لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع صعوبات معقدة، ومن المحتمل أن تترد إلى حالة الصراع إذا فشل المجتمع الدولي في تبني نهج أكفأ في علاقته مع تلك البلدان.

وتفتح جميع هذه العناصر نطاقا واسعا للتفاعل مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتحسين الإجراءات التي تتخذها في ميدان منع نشوب الصراعات وحلّها وخاصة في أفريقيا؛

فكيف يمكن للفريق العامل أن ينفذ ولايته في هذا السياق الجديد؟ من المتوقع أن يُسهم الفريق العامل في المناقشات الجارية وأن يحاول التأثير على ما يترتب على إصلاح الأمم المتحدة من نتائج، وخاصة في مجال اختصاصه. وفي إطار العمل هذا، سيتناول بعض المسائل العامة المتصلة بالنقاش الجاري وبعض المسائل المحددة في إطار ولايته الأصلية بهدف المساعدة في تحديد العناصر ذات الصلة بقيام مجلس الأمن بصياغة استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها من أجل تبسيط النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة إزاء أفريقيا.

١ - المسائل العامة المتصلة بالنقاش الجاري:

- ١-١ أهمية التمييز بين منع نشوب الصراعات وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع وصلة ذلك بالنهج الذي يتبعه مجلس الأمن إزاء أفريقيا في صيانة السلام والأمن. وأهمية الوساطة الدولية في منع نشوب الصراعات وحلّها في أفريقيا؛
- ٢-١ دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وعلاقتها بمجلس الأمن في الأمم المتحدة فيما يتصل بالتهديد باستخدام القوة واستخدامها؛ والعلاقة بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع نشوب الصراعات وحلّها في ضوء التطورات الأخيرة؛
- ٣-١ التنسيق المؤسسي للتصدي للأزمات وحالات الصراع في أفريقيا.

٢ - المسائل المحددة

- ١-٢ تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في أفريقيا في إطار منع نشوب الصراعات وحلّها: نهج شامل إزاء التحدي الذي يتعلّق بوجود دولة قادرة على أداء عملها وتتسم بالكفاءة؛
- ٢-٢ نهج إقليمي إزاء برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتمويل إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحاربين القدامى باعتبار ذلك تحدياً يواجه بناء السلام في أفريقيا؛
- ٣-٢ مكافحة الإفلات من العقوبة وحماية حقوق الإنسان في أفريقيا - تقييم مدى الاتساق وقدرة الأنظمة القضائية على التصدي للتحدي المتعلق بالجرائم الخطيرة؛
- ٤-٢ دراسات حالة وتحديد اختصاصات بعثات مجلس الأمن في بعض البلدان الأفريقية (التحاور مع فريق الأصدقاء وفرق الاتصال العاملة في الأمم المتحدة)؛
- ٥-٢ صياغة استراتيجية شاملة ومتماسكة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها؛
- ٦-٢ إعداد مشروع رائد دون إقليمي تابع للأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية.

٣ - تحديد الأنشطة وتاريخ الأعمال

يتطلب النظر في المسائل العامة والمحددة السالفة الذكر نطاقاً واسعاً من الأنشطة تشمل عقد اجتماعات مغلقة للفريق العامل، والتفاعل مع أصحاب المصلحة الخارجيين ذوي الصلة والشركاء، في إطار اجتماعات غير رسمية أو حلقات عمل فضلاً عن مناقشات مفتوحة ينظمها مجلس الأمن بمشاركة سائر أجهزة ووكالات الأمم المتحدة.

– أنشطة النصف الأول من السنة

سيركز الفريق العامل خلال النصف الأول من السنة على المسائل العامة بينما يواصل حسب الاقتضاء تحاوره مع أصحاب المصلحة والمتكلمين المختصين الآخرين حسب ظروفهم.

١-٣ عقد اجتماعات مغلقة

- آذار/مارس- نيسان/أبريل ٢٠٠٥: مناقشة واعتماد برنامج عمل الفريق العامل؛
- تحديد المؤسسات والمتكلمين الذين يرغبون في المساهمة في تنفيذ برنامج عمل الفريق؛
- التحضير للمناسبة الأولى المفتوحة في السنة.

٢-٣ عقد اجتماعات غير رسمية مع المتكلمين الضيوف بشأن المسائل العامة

يحدد الفريق العامل المتكلمين المؤهلين لتبادل الآراء معهم بشأن المسائل العامة من أجل تعميق فهمه للمشاكل التي يتعين مواجهتها. وسيعقد الفريق العامل الترتيبات المناسبة مع الأمانة العامة لكي يعقد اجتماعا عند الإمكان مع الممثلين الخاصين للأمين العام في البلدان الأفريقية لتبادل الآراء معهم بشأن طرق ووسائل تحسين منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

٣-٣ تنظيم نشاطين مفتوحين في النصف الأول من السنة

سيركز الفريق العامل في النصف الأول من السنة على النظر في المسائل العامة وسيعقد توصيات من أجل منظومة الأمم المتحدة ككل، مع إيلاء اهتمام خاص لعمل مجلس الأمن، وسيجري تقييما لطرق ووسائل تنفيذها. ولبلوغ هذه الغاية، سينظم الفريق العامل حلقتي عمل. وسيعقد الفريق العامل حلقة عمل عن المسائل العامة.

– الأنشطة المبذولة في النصف الثاني من السنة

٤-٣ النظر في الجدول الزمني للعمل في النصف الثاني من السنة

سيعقد الفريق العامل في بداية تموز/يوليه اجتماعا مغلقا لتقييم تنفيذ برنامج عمله خلال النصف الأول من السنة واعتماد جدول الأعمال للنصف الثاني.

٣-٥ الأنشطة التي يتعين إنجازها خلال النصف الثاني من السنة

خلال النصف الثاني من السنة سيعقد الفريق العامل اجتماعات مع المتكلمين الضيوف وسيتناول بصفة خاصة وبصورة منتظمة المسائل المحددة المبينة في الفقرة ٢. وفي هذا الإطار، سينظم اجتماعات غير رسمية ويحدد موضوعا من أجل حلقة أو حلقتي عمل لتحديد أفضل الممارسات التي يتعين أخذها في الاعتبار في أي استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها ويعمّن النظر في سبل ووسائل تنفيذها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وبعد اجتماع قمة أيلول/سبتمبر، سينظم اجتماعا مفتوحا في مجلس الأمن لمناقشة البنود ذات الصلة من وجهة نظر مجلس الأمن التي يتعين مراعاتها في أي استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. وسيعد الفريق العامل بيانا رئاسيا يتضمن الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من المناقشات بشأن الاستراتيجية الشاملة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

٣-٦ مناقشة البنود ذات الصلة بالاستراتيجية وعرض المشروع الرائد الذي تعده الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الاستراتيجية

سيبحث الفريق العامل في اتصال وثيق مع الأمانة العامة العناصر ذات الصلة، من منظور مجلس الأمن، باستراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، وسبل ووسائل تنفيذ هذه الاستراتيجية على المستوى الإقليمي أو المستوى دون الإقليمي مع مراعاة الميزات النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة في أفريقيا.

٣-٧ إعداد التقرير السنوي للفريق العامل واعتماده وعرضه

يعقد الفريق العامل حسب الاقتضاء جلسات مغلقة لإعداد تقريره النهائي في نهاية السنة واعتماده لعرضه في جلسة عامة لمجلس الأمن في الأسبوع الثالث من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.